

الشركة المصرية المالية للتصكيك السيادي

٢٠٢٦/٠٩/١١	٢٠٢٦/٠٩/٠٤	٢٠٢٦/٠٩/١١	٢٠٢٦/٠٩/٠٤	الصكوك المصرية السيادية
العائد حتى تاريخ الاستحقاق		السعر		
▲ ٦,٤٩%	٦,٣٣%	▼ ٩٩,٩٧ دولار أمريكي	١٠٠,٣٤ دولار أمريكي	استحقاق أبريل ٢٠٢٩
▲ ٧,١٦%	٧,٠٧%	▼ ١٠٤,٤٤ دولار أمريكي	١٠٤,٨٥ دولار أمريكي	استحقاق أكتوبر ٢٠٣٢

(جدول يوضح أداء الصكوك المصرية السيادية بتاريخ ٢٠٢٦/٠٩/١١)

شهدت الصكوك المصرية السيادية الدولية خلال الفترة من ٤ إلى ١١ سبتمبر ٢٠٢٦ ضغوطاً بيعية محدودة، انعكست في تراجع أسعار الصكوك وارتفاع عوائدها، بالتزامن مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن مسار السياسة النقدية الأمريكية. فقد تراجع سعر الصك (استحقاق أبريل ٢٠٢٩) من ١٠٠,٣٤ دولار إلى ٩٩,٩٧ دولار، بانخفاض قدره نحو ٠,٣٧٪، بينما ارتفع العائد من ٦,٣٣٪ إلى ٦,٤٩٪، بزيادة قدرها ١٦ نقطة أساس. كما انخفض سعر الصك (استحقاق أكتوبر ٢٠٣٢) من ١٠٤,٨٥ دولار إلى ١٠٤,٤٤ دولار، بنحو ٠,٣٩٪، في حين ارتفع العائد من ٧,٠٧٪ إلى ٧,١٦٪، بواقع ٩ نقاط أساس. وجاءت هذه التحركات في ظل بيانات التضخم الأمريكية لشهر أغسطس ٢٠٢٦، الصادرة عن مكتب إحصاءات العمل الأمريكي يوم الجمعة (٢٠٢٦/٠٩/١١)، والتي أظهرت استقرار معدل التضخم السنوي العام عند ٣,٤٪، مقابل ارتفاع التضخم الشهري إلى ٠,٤٪ مقارنة بـ ٠,١٪ في يوليو وتشير هذه البيانات إلى استمرار الضغوط التضخمية فوق مستهدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ ٢٪، ما يدعم مسار التشديد النقدي للاحتياطي الفيدرالي، لا سيما مع استمرار قفزات أسعار الطاقة.

وعلى مستوى الصكوك المصرية، انعكس ذلك في ارتفاع العوائد وتراجع الأسعار خلال الأسبوع، وهو ما يعكس حساسية أدوات الدين السيادية المصرية للتحركات في عوائد السندات الأمريكية وتوقعات السياسة النقدية العالمية.

<https://shorturl.at/saZGb> ١

<https://shorturl.at/IWM4f> ٢

<https://shorturl.at/WLnfr> ٣